

الفصل الأول: المالية العامة والنظرية الاقتصادية

. تعريف المالية العامة:

- التقليدي:

هو دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة التي تلزم لغطية هذه النفقات.

- الحديث:

هو العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العامة وهي "الحصول على الموارد اللازمة وإنفاقها من أجل إشباع الحاجات العامة"

تحقيقاً لأغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

. الفرق بين التعريفين:

- التقليدي

يعتقد ببدأ تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويقتصر دورها على الإنفاق على الأمن والعدالة والدفاع.

- الحديث

تنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أي أنها تسعى لتنفيذ السياسة المالية لذلك لا تقييد بأن تتساوي الإيرادات مع النفقات بالعكس فإنه في حالات الكساد تسعى الدولة لافتعال عجز أي زيادة النفقات عن الإيرادات وتمويل هذا العجز من خلال القروض والإصدار النقدي الجديد ويجيز العجز المالي في فترات الكساد مع تمويله بالقروض أو الإصدار النقدي.

. المالية العامة والمالية الخاصة:

الخاصة	العامة	المقارنة
منافع شخصية والهدف أقصى ربح	أشباع حاجات عامة ولا يهدف للربح	النفقات العامة
الاختيار (التبادل التجاري / التعاقد مع الغير)	الاجبار (مثل: الضرائب والرسوم)	الإيرادات العامة
الإيرادات ثم النفقات	النفقات ثم الإيرادات	الموازنة العامة

. مثال على الفرق بين المالية العامة والخاصة:

الجانب	الشركات الخاصة	وزارة الصحة
الهدف	الربح من بيع الأدوية	توفير العلاج المجاني أو المدعوم
الإيرادات	مبيعات الأدوية	ضرائب + رسوم رمزية
المعيار	الكفاءة والربحية	الصحة العامة والعدالة

. تطور الفكر الاقتصادي من التقليديين إلى الرأي الكينزي الحديث:

○ الفكر التقليدي (الكلاسيكي)

"آلية السوق"

أبرز الرواد آدم سميث ديفيد ريكاردو، وجان باتيست ساي.

قانون ساي للأسواق العرض يخلق الطلب المماثل له.

الطلب الفعال الطلب الخاص الاستهلاكي + الطلب الخاص الاستثماري.

الرؤية الاقتصادية:

الاقتصاد قادر على تحقيق التوازن التلقائي.

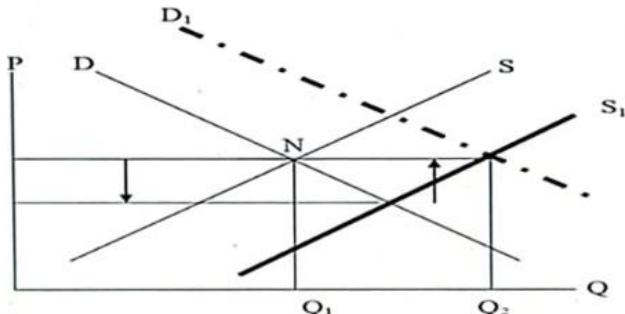
والوصول إلى التوظف الكامل من خلال آلية الأسعار دون تدخل الدولة.

فرزادة العرض تؤدي إلى انخفاض الأسعار وزيادة الطلب، بينما يؤدي انخفاض العرض إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الطلب، وبذلك لا يحدث كساد أو تضخم مستمر.

النتيجة: لا حاجة لتدخل الدولة؛ لأن الأزمات كساد أو تضخم عارضة وتزول تلقائياً.

يوضح الرسم التوضيحي فكرة التوازن التلقائي في الفكر التقليدي

حيث تمثل النقطة N حالة التوازن عند سعر P وكمية Q وعند زيادة العرض ينتقل منحنى العرض إلى اليمين، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وهو ما يشجع على زيادة الطلب نتيجة العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة. وبانتقال منحنى الطلب إلى اليمين يعود الاقتصاد إلى مستوى السعر السابق مع زيادة كمية الإنتاج من Q1 إلى Q



شكل (1) التوازن التلقائي في الأسواق

وقد ظل هذا الاعتقاد سائداً حتى كشف الكساد العالمي العظيم (1929-1933) فشله مما دفع كينز إلى نقد فكرة التوازن التلقائي والتأكيد على ضرورة تدخل الدولة.

الرأي الكنزي الحديث (الثورة الكنزية)

"الثورة على التقليديين"

المبدأ الأساسي: "الطلب هو الذي يخلق العرض" (عكس التقليديين).

الطلب الفعال: أكد كينز أن المحرك الأساسي لللاقتصاد هو الطلب الفعال.

الطلب الفعال وهو عبارة عن:

(الطلب الخاص الاستهلاكي + الطلب الخاص الاستثماري) + الطلب العام الحكومي

دور الدولة: ضرورة تدخل الدولة عبر السياسات المالية لمعالجة الأزمات (مثل الكساد الكبير)

ملخص المحاضرة:

الخلاصة	التعريف بين المالية العامة والمالية الخاصة	تعريف المالية العامة	تطور الفكر الاقتصادي
التحول من الاقتصاد "المحابي" (التقليدي) إلى الاقتصاد "المتدخل" (الكنزي).	الفرق في جانب النفقات العامة.	تعريف التقليديين	تطور الفكر الاقتصادي من التقليديين إلى الرأي الكنزي الحديث
المالية العامة أداة حيوية لتحقيق التوازن الاستراتيجي للدولة وليس مجرد وسيلة لجباية الأموال.	من حيث الإيرادات العامة.	التعريف الحديث	
	من حيث الموازنة العامة.		